



The role of local digital transformation in making an environmental decision that promotes the principles of sustainable development



Received: 21/02/2024; Accepted: 18/03/2024

بليـل أميرة^{1*} ، حمزة عياش² ، حربوش بوبكر³

3-2-1 مخبر العدالة السيبرانية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد البشير الابراهيمى برج بوعريـيج، (الجزائر)
amira.bellil@univ-bba.dz , hamza.ayache@univ-bba.dz , boubakeur.harbouche@univ-bba.dz

دور التحول الرقمي المحلي في صناعة قرار بيئي معزز لمبادئ التنمية المستدامة

الكلمات المفتاحية:

التحول الرقمي ؛
الجماعات المحلية ؛
قرار بيئي ؛
التنمية المستدامة ؛
تطبيقات بيئية.

ملخص

إن التطور السريع لمفهوم التحول الرقمي على المستوى العالمي ، ودوره المتعدد في تطوير ميكانيزمات الادارة البيئية، جعل الدولة الجزائرية تنتهج استراتيجيات تتضمن انشاء آليات قانونية هادفة للتخلي عن وظائف الادارة الكلاسيكية المهتمشة للبيئة ومواكبة التطور الاداري البيئي عن طريق تفعيل أهداف التنمية المستدامة في مختلف اعمالها على المستويين الوطني و المحلي وذلك عن طريق صناعة قرار بيئي محلي يعزز من مبادئ التنمية المستدامة المحلية وموجه لنشاط الجماعات المحلية نحو تحقيق نمو اقتصادي وتنمية اجتماعية دون اغفال التزامات الحفاظ على البيئة المحلية وتنميتها المستدامة.
وعليه تهدف دراستنا لتسليط الضوء على واقع التحول الرقمي للجماعات المحلية في الجزائر "الولاية و البلدية " ودوره في صناعة قرار بيئي رقمي يفعل من مبادئ التنمية المستدامة ويخدم التزامات الدولة الجزائرية في هذا المجال على المدى القريب و البعيد .
حيث نتوصل في نتائج الدراسة لمدى مساهمة القرار البيئي الرقمي للجماعات المحلية في تطوير ادائها و توجيهه نحو التنمية المحلية دون اهمال مقتضيات التنمية المستدامة.

Abstract

The rapid development of the concept of digital transformation at the global level, and its multiple role in the development of environmental management mechanisms, made the Algerian state adopt strategies that include the establishment of legal mechanisms aimed at abandoning the functions of classical management that marginalized the environment and keep pace with environmental administrative development by activating the sustainable development goals in its various actions at the national and local levels by making a local environmental decision that promotes the principles of local sustainable development and directs the activity of local groups towards achieving economic growth and social development without losing sight of the commitments to preserve the local environment and sustainable development.

Keywords:

Digital transformation;
Local groups;
Environmental decision;
Sustainable development ;
Environmental applications.

* Corresponding author, e-mail: amira.bellil@univ-bba.dz

Doi:

I - مقدمة

أصبح التحول الرقمي وسيلة حتمية منتهجة ضمن استراتيجية الدولة الجزائرية، لما له من أهمية المساهمة في تحقيق أهداف السياسات العامة والتزاماتها الدولية في مجال الحفاظ على البيئة و تنميتها المستدامة موازاة بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية، وذلك عن طريق الدور الذي يلعبه في الرفع من مستوى أداء الادارة الوطنية و المحلية بصفة خاصة، حيث تعتمد الجماعات المحلية على التحول الرقمي كآلية لتحويل وظائفها الادارية و تجديدها و توجيهها نحو جودة خدماتها العمومية وتحقيق الصالح العام بمدلولاته المختلفة (الامن العام، الصحة العامة، السكنية العامة، جمال المدن)، في ظل بيئة نظيفة على المستوى القريب، إلى جانب تفعيل مبادئ التنمية المستدامة المحلية حفاظا على ثرواتها للأجيال القادمة على المدى المتوسط و البعيد.

وتعود أسباب الدراسة، لواقع اعتماد الجماعات المحلية و الوزارة الوصية على التحول الرقمي في عدة مجالات على غرار المجال البيئي، حيث بالرغم من تبنيها لعدة آليات قانونية ومؤسساتية عديدة لرقمنة وظائفها وتوجيهها نحو صناعة قرار بيئي محلي ذو طابع مزدوج تنموي وحمائي للبيئة، إلا أن محدودية الاهتمام بتفعيل مبادئ التنمية المستدامة و التفكير الجدي في الحفاظ على ثرواتها و انجازاتها التنموية كحقوق للأجيال المستقبلية يجعلنا نقف عند الاشكالية الآتية:

كيف يساهم التحول الرقمي للجماعات المحلية في بناء قرار بيئي يفعل مبادئ التنمية المستدامة على المستوى المحلي؟

حيث تتفرع عن هذه الاشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم التحول الرقمي للجماعات المحلية وكيف يساهم في صناعة قرار بيئي محلي؟
- كيف يفعل القرار البيئي الرقمي للجماعات المحلية من مبادئ التنمية المستدامة؟

للإجابة على هذه الاشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية، ارتأينا تقسيم ورقتنا البحثية الى فقرتين رئيسيتين، بحيث نتناول في الفقرة الاولى مفهوم التحول الرقمي المحلي وعلاقته بالتنمية المستدامة في الجزائر والفقرة الثانية لدور القرار البيئي الرقمي في تفعيل مبادئ للتنمية المستدامة على المستوى المحلي، باعتمادنا على المنهجين الوصفي و التحليلي وذلك لوصف واقع التحول الرقمي على مستوى الادارة المحلية للولاية و البلدية ودراسة كيفية مساهمته في بناء قرار بيئي رقمي ومن ثم تحديد آليات استخدام وتطبيق القرار البيئي الرقمي على مستوى الولاية و البلدية ومن ثم تقييم دوره في تحقيق أهداف و مبادئ التنمية المستدامة في الجزائر. ونحتم دراستنا بأهم النتائج المتوصل اليها من حيث مدى مساهمة التحول الرقمي في رقمنة وظائف الولاية و البلدية كقاعدة للامركزية الادارية في صناعة قرار بيئي ازدواجي الأثر وتوجيهه نحو تحقيق معادلة متوازنة الاهداف بين التنمية المحلية من جهة والرفع من مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي وسط بيئة نظيفة و صحية من و تعزيز مبادئ التنمية المستدامة المحلية من جهة أخرى.

الفقرة الأولى : مفهوم التحول الرقمي المحلي وعلاقته بالتنمية المستدامة في الجزائر

تعد عملية التحول الرقمي و الرقمنة الادارية المحلية في الجزائر، من أهم النماذج التي تعكس استراتيجية الدولة الجزائرية ورغبتها في تحقيق نقلة نوعية في نمط تسير الشؤون العمومية المحلية، سواءً على مستوى الولاية أو البلدية، حيث اتخذت من التنمية المستدامة تنفيذاً للالتزاماتها الدولية نحوها، توجهها جديداً، كضرورة حتمية للحفاظ على الموارد و الخدمات المقدمة منها للأجيال القادمة. وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال الفقرة الأولى أولاً، عن طريق اعطاء تعريف لكل من التحول الرقمي المحلي والتنمية المستدامة في الجزائر وثانياً تحديد العلاقة بين التحول الرقمي للجماعات المحلية و التنمية المستدامة.

أولاً: تعريف التحول الرقمي المحلي في الجزائر

انتهجت الجزائر سياسة قائمة على رقمنة إدارتها العمومية في مختلف القطاعات، على غرار قطاع الجماعات المحلية، فبملاحظة مسار التحول الاداري للجماعات المحلية للولاية و البلدية يمكن الكشف عن مفهوم هذا التحول الرقمي و بواده.

ورغم عدم تعريف المشرع الجزائري الصريح للتحول الرقمي المحلي، الا انه قد تم النص عليه ضمن أهداف واستراتيجيات الدولة الجزائرية الخاصة بالرقمنة ومنه يمكن اعطاء أهم تعريفات للفقهاء و الباحثين بالشكل التالي: " فيقصد بالتحول الرقمي على أنه عملية بلورة المنظمات لطبيعة عملها الاداري التقليدي الى نمط آخر عملي حديث يعتمد على اقحام ودمج تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحويل الخدمات الحيوية و الاساسية المرتبطة بشؤون المجتمع والمؤسسات المختلفة . "

كما يعرف أيضا "على أنه مشروع سياسي يضبط خدمات إدارات بقطاعات مختلفة للدولة، يشمل عملية تحويل الخدمات المقدمة من شكلها التقليدي إلى شكلها الإلكتروني الرقمي بالاعتماد على التقنيات المعاصرة و المتطورة".

من مضامين التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل للتحول الرقمي المحلي بأنه عملية الانتقال في نمط ادارة الجماعات المحلية من نمط تقليدي الى نمط رقمي ذكي بواسطة استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الحديثة في رقمنة خدماتها ومرافقها العمومية وتسيير الشأن العام بطريقة رقمية في مختلف المجالات الاجتماعية الثقافية الاقتصادية .. الخ .

ثانيا: العلاقة بين التحول الرقمي للجماعات المحلية و التنمية المستدامة

قبل تحديد العلاقة بين التحول الرقمي للجماعات المحلية و التنمية المستدامة لابد أولا من تحديد مفهوم التحول الرقمي عن طريق تحليل أهدافه وأيضا تعريف التنمية المستدامة ومعرفة مبادئها و أهدافها كما يلي:

1- أهداف التحول الرقمي المحلي: تتمثل أهم أهداف التحول الرقمي للجماعات المحلية فيما يلي:

- ترقية و تطوير نظم تكنولوجيا و تنمية ثقافة ادارية و مالية مبتكرة على مستوى الجماعات المحلية.
- تطوير الوظائف الادارية المحلية و تحويلها من وظائف تقليدية الى وظائف رقمية من تنظيم تخطيط رقابة توجيه و اتصال حديث و رقمي.
- انشاء و صيانة البنية التحتية للاتصالات الرقمية و ضمان إدارتها بطريقة فعالة لتسهيل مختلف العمليات التنظيمية و التسييرية للمصالح الداخلية و الخارجية للجماعات المحلية وهيئات التنسيق.
- تقوية البنية التحتية للمرافق و الخدمات العمومية المحلية البيئية عن طريق رقمنة مصالحها الداخلية و الخارجية.
- تحصيل مختلف الموارد المحلية التي تسمح بإنتاج الخدمات العمومية المحلية في مختلف المجالات الثقافية الاجتماعية الاقتصادية و المالية و البيئية.
- تشخيص و معرفة الاحتياجات الادارية و الخدماتية بمختلف المدد القريب المتوسط و البعيد عن طريق ابتكار منصات رقمية و تطبيقات تنسيقية بين مختلف المؤسسات المحلية و إدارة الجماعات المحلية.
- ترشيد الانتاج المحلي وسط بيئة غير ملوثة عن طريق استخدام التطبيقات، البرامج و أنظمة المعلومات الرقمية.

2- تعريف ومبادئ التنمية المستدامة:

لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في لجنة بروتلاند الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة و التنمية سنة 1987 حيث تم بناء مفهوم للتنمية المستدامة " على أنها التنمية التي تلبى وتشبع الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الاجيال القادمة في تلبية واشباع احتياجاتهم."

وقد اتفق العديد من دول العالم خلال انعقاد مؤتمر قمة الارض سنة 1992 في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية على تعريف التنمية المستدامة على أنها " تطور متصاعد وتنمية توفق بين التنمية البيئية ، الاقتصادية و الاجتماعية فتنشأ علاقة ثلاثية بين هذه الاقطاب الثلاثة الفعالة من الناحية الاقتصادية، العادلة من الناحية الاجتماعية والممكنة من الناحية البيئية."

فهو إذن التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة الاقتصادية الصحية على الارض دون اهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر و البطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة."

ومنه نخلص بأن التنمية المستدامة إنجاز اجتماعي وإقتصادي وسياسي وثقافي فهي عملية متكاملة ومتوازنة و متبادلة لإحداث التغيير الاجتماعي جوهريا بكل نظمته وأنساقه فهي تهدف إلى تحقيق حاجة الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية مع مراعاة الابعاد البيئية والاجتماعية و الاقتصادية.

ومن أهداف التنمية المستدامة هو استغلال الموارد الطبيعية باستخدام عقلاني وربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف واحتياجات المجتمع دون احداث مخاطر بيئية وتوجيه ثقافة المجتمع نحو الحفاظ على ما هو موجود للأجيال القادمة. وللتنمية المستدامة عدة مبادئ يمكن حصرها فيما يلي:

- استخدام النظم والتشريعات في اعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.
- المشاركة الشعبية في اعداد وتنفيذ و متابعة خطط التنمية المحلية.
- مبدأ التوظيف الرشيد و الديناميكي للموارد الاقتصادية واستطالة عمرها.
- مبدأ التوازن البيئي و التنوع البيولوجي.
- مبدأ التوفيق بين الحاجات الحالية و المستقبلية.
- مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.
- مبدأ الحفاظ على خصائص الطبيعة وتجديد و تطوير هياكل الانتاج والاستثمار والاستهلاك المحلي.

3-طبيعة العلاقة بين التحول الرقمي المحلي والتنمية المستدامة :

بتحليلنا لمفهوم المصطلحين "**التحول الرقمي المحلي**" و**التنمية المستدامة**" ومعرفة أهدافهما و مبادئهما يمكن استخلاص وجود **علاقة تكاملية** بينهما بحيث أن التحول الرقمي هو بمثابة آلية ووسيلة لتحقيق التنمية المستدامة سواء على المستوى الوطني او المحلي وتتضح طبيعة العلاقة الترابطية التكاملية من خلال ما يلي:

- فباستخدام التحول الرقمي على مستوى ادارة الجماعات المحلية عن طريق استحداث النظم البنيوية التكنولوجية الثقافية المالية وتحويل الوظائف الادارية من وظائف كلاسيكية الى وظائف رقمية (من تخطيط و تنظيم رقمي، رقابة رقمية، اتصال رقمي، توجيه وتنسيق رقمي) بالإضافة الى رقمنة المؤسسات العمومية و المرافق المحلية التابعة للجماعات المحلية الولاية و البلدية ورقمنة المصالح الداخلية و الخارجية لهذه الاخيرة ،ستخلق ادارة محلية عصرية رقمية قابلة للتغيير و التطور المستمر من أجل ضمان البقاء و المنافسة الوطنية و المحلية وحتى العالمية، تكون قادرة على ممارسة نشاطات متعددة المجالات الاقتصادية الثقافية الاجتماعية والبيئية.
- كما يسمح التحول الرقمي بان تتصف الجماعات المحلية بالإدارة المحلية الرقمية الذكية، القدرة على استغلال وظائفها الرقمية في التحكم بفعالية في توزيع الموارد الطبيعية المحلية المتاحة، والانتاج المحلي والمساهمة في التنمية المحلية الرشيدة واستخدامها الامثل في اشباع حاجيات المصلحة العامة الحالية و المستقبلية.
- يسمح التحول الرقمي المحلي ويرتبط بالتنمية المستدامة عن طريق اعتباره وسيلة لتفعيل أبعاد التنمية المستدامة كالأبعاد البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية وتوجيه المواطنين نحو ثقافة جديدة تعمل على توحيد الفكر الجماعي في تلبية حاجة المواطن دون اهمال مصالح الجماعة المستقبلية المتنوعة و حقوق واحتياجات الاجيال القادمة وسط بيئة صحية ونظيفة وهذا ما تتطلبه بدقة مبادئ التنمية المستدامة .

وستتضح لنا طبيعة هذه العلاقة و تطبيقاتها أكثر من خلال الفقرة الثانية من ورقتنا البحثية.

الفقرة الثانية: دور القرار البيئي الرقمي في تفعيل مبادئ التنمية المستدامة على المستوى المحلي

تبنت الدولة الجزائرية التحول الرقمي كسياسة عامة عن طريق اعتماد الادارة الالكترونية على مستوى الجماعات المحلية الولاية و البلدية باعتبارهما قاعدتي الادارة اللامركزية و أقربها الى تلبية حاجيات الشأن العام ، حيث عملت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية على خلق آليات قانونية لتوجيه الجماعات المحلية نحو تفعيل مبادئ التنمية المستدامة و الحفاظ على البيئة المحلية في مختلف نشاطها المحلي عن استخدام ما يسمى بالقرار البيئي الرقمي وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال الفقرة الثانية حيث سنقوم اولا بدراسة آليات تفعيل الجماعات المحلية للقرار البيئي المعزز لمبادئ التنمية المستدامة ثم ننتقل ثانيا لتحديد انعكاسات القرار البيئي المحلي الرقمي على التنمية المستدامة الجماعات المحلية.

أولا: آليات تفعيل الجماعات المحلية للقرار البيئي الرقمي المعزز لمبادئ التنمية المستدامة

عملت الوزارة الوصية للجماعات المحلية بواسطة التحول الرقمي على خلق منظومة تشريعية بهدف خدمة المواطن المحلي وتلبية احتياجاته حرصا منها على تنفيذ التزاماتها الدولية و الوطنية و تفعيل مبادئ التنمية المستدامة محليا.

وتجدر الإشارة بأن هذه المنظومة متنوعة و تطبيقية تشمل مجالات الخدمات العمومية المحلية الاجتماعية الثقافية الاقتصادية دون اهمال البعد البيئي وهذا لتكريس مبادئ التنمية المستدامة المحلية والحفاظ على الثروة المحلية للأجيال القادمة وتتمثل أهم الآليات القانونية في:

1- القرار البيئي الرقمي المتعلق بتسيير مرفق الإنارة العمومية المحلية:

تشكل الإنارة العمومية أكثر من 56 % من نفقات الجماعات المحلية ولذلك عمدت الوزارة الوصية المتمثلة في وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية على منح الولاية و البلدية القدرة على انشاء قرار بيئي رقمي يحدث أثارا ايجابية ثلاثية الابعاد بين ترشيد النفقات البيئية وتحقيق التنمية المحلية بالإضافة الى تعزيز مبادئ التنمية المستدامة ، عن طريق استحداث نظام معلوماتي رقمي، مفعّل على مستوى أغلبية بلديات وولايات الوطن، بغاية متابعة وضعية وادارة الإنارة العمومية المحلية وخلق قرار بيئي رقمي من طرف الوالي و رئيس البلدية بالتنسيق مع مختلف الاعضاء الفاعلة في العملية يسمح بتطوير مرفق الإنارة عن طريق استبدال المصابيح الزئبقية المكلفة و المستهلكة للطاقة و الضارة بالبيئة و المتسببة في التلوث البصري الى مصابيح ذكية تعرف باسم مصابيح led الأقل تكلفة وضررا بالبيئة، عن طريق ادخال المعلومات و البيانات القاعدية المتعلقة بعملية إنجاز و تسيير الإنارة العمومية واستخراج قرار بيئي رقمي تنموي و رشيد للبيئة و معزز لمبادئ تنميتها المستدامة .

2 -القرار البيئي الرقمي الخاص بتسيير مرفق النفايات المنزلية و ما شابهها:

تنفيذا لاستراتيجية الدولة في مجال التحول الرقمي قامت وزارة الداخلية على تسطير خطة هادفة لتفعيل مبادئ التنمية المستدامة المحلية، حيث عملت على تمكين ادارة الجماعات المحلية الولاية و البلدية من تسيير مرفق النفايات المنزلية و ما شابهها.

وذلك عن طري استحداث تطبيق رقمية وهي عبارة عن نظام معلوماتي ، يسمى بالتطبيقية المعلوماتية المخصصة لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها تهتم أساسا بثلاث جوانب الجانب التنظيمي، الجانب العملياتي والجانب المالي لهذا المرفق المحلي حيث تضم احدى و عشرون محورا(21)، لتتبع مسار تسيير النفايات المنزلية، بحيث يتضمن كل محور معلومات و بيانات احصائية سنوية لمختلف العمليات الخاصة بجمع النفايات .

حيث تستخدم الجماعات المحلية القرار البيئي الرقمي في أي مرحلة من المسار العملياتي الذي تشمله التطبيقية سواء لتصحيح الاخطاء الادارية او لتوجيه رقمي أي ومتابعة ورقابة رقمية لتسيير مرفق النفايات باستغلال البيانات المتوفرة من اجل ادارة البلدية الفعالة للنفايات جمعها ،تنظيمها ، معالجتها و تجميعها ورسكلتها بطريقة تمكن من انتاج مواد جديدة قابلة للاستعمال او الحصول على الطاقة بأقل تكلفة مالية تحت وصاية رقمية للولاية.

فيسمح القرار البيئي الرقمي ضمن هذا المجال من الترشيح والحفاظ على البيئة وتعزيز تنميتها المستدامة عن طريق خدمة الصالح العام بتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها وتدويرها بطريقة تسمح بإنتاج مواد قابلة لإحداث التنمية المحلية وتطوير الاقتصاد التدويري لإشباع حاجيات الأجيال الحالية و المستقبلية والحفاظ على البيئة من التلوث بمختلف أشكاله و التي تعتبر من اهم مبادئ التنمية المستدامة المفعلة محليا.

3 -القرار البيئي الرقمي المتعلق بمتابعة الحملة الوطنية للتشجير

في اطار تنفيذ سياسة وزارة الداخلية والجماعات المحلية الرامية لترشيد البيئة المحلية و تنميتها المستدامة، عملت هذه الأخيرة على استحداث تطبيقية تسمى بالتطبيقية الرقمية المتعلقة بمتابعة الحملة الوطنية للتشجير التي تسمح للولاية ومصالحها الخارجية التنسيقية بالاعتماد على التحول الرقمي للوظائف الادارية من تحديد المواقع المتضررة و المتطلبة للتشجير، متابعة عملية الغرس، احصاء المناطق وتصنيفها وغيرها من العمليات التسييرية و التنظيمية لحملة التشجير الوطنية.

فعن طريق انشاء هذا النظام المعلوماتي الإحصائي لعملية التشجير ووضع حيز الاستغلال بمصالح ولايات الوطن فإنه يسمح لجميع الولاة بمختلف ربوع الوطن من التنسيق مع رؤساء المجالس الشعبية البلدية و الاعضاء الفاعلة لإنجاح مساعي الدولة بخصوص هذه الحملة الوطنية.

حيث يسمح القرار البيئي الرقمي للتشجير من تفعيل رقابة ذكية لحظية و متابعة وضعية عملية التشجير على المستوى المحلي، والتدخل الانني لتصحيح الأخطاء وتوجيه اللجان المحلية لتجاوز الصعوبات التي تحول دون تحقيقا الاهداف المرجوة لعملية التشجير.

كما يسمح هذا النظام التنسيق ل جميع الجماعات المحلية في الوطن بتنفيذ البرنامج الوطني المسطر لحملة التشجير بالإضافة لمتابعة حصيلة هذه العملية منذ انطلاقتها الى غاية الانتهاء منها سنويا وبهذا يكون القرار البيئي الرقمي قد

ساهم من جهة في تحقيق التنمية المحلية و من جهة أخرى من تفعيل مبادئ التنمية المستدامة عن طريق خلق ثروة خضراء تسمح بالحفاظ على البيئة الصحية والخضراء للأجيال الحالية والمستقبل

ثانيا: انعكاسات القرار البيئي الرقمي للجماعات المحلية على تعزيز مبادئ التنمية المستدامة

بعد تعرفنا على أهم الآليات القانونية المستحدثة من قبل الوزارة الوصية و المفعلة على مستوى الجماعات المحلية لابد من دراسة انعكاسات القرار البيئي الرقمي المحلي على تعزيز مبادئ التنمية المستدامة من خلال المرافق المحلية للولاية و البلدية والخدمات التي تقدمها في سبيل تحقيق التنمية المحلية و توفير متطلبات التنمية المستدامة تجسيدا للالتزاماتها نحو الاهداف الانمائية السابعة عشر 17 التي حددتها خطة الدولة الجزائرية للتنمية المستدامة وسبل تفعيلها عن طريق التحول الرقمي واستحداث التطبيقات و أنظمة المعلومات الرقمية.

1-انعكاسات القرار البيئي الرقمي لتسيير الانارة العمومية المحلية على التنمية المستدامة:

يسمح القرار البيئي الرقمي للجماعات المحلية في مجال تسيير مرفق الانارة العمومية المحلية وتعزيز مبادئ التنمية المستدامة عن طريق:

-الرقابة الرقمية الآنية لوضعية الانارة بأحياء مختلف بلديات الولاية عبر ربوع الوطن.
-مراقبة و جمع المعلومات الخاصة بعدد الاعمدة الكهربائية ونوعية الانارة المعتمدة فيها(زئبقية، مصابيح الصوديوم، مصابيح ليد، مصابيح ذكية...الخ) من اجل المساعدة على اتخاذ القرار المحلي و الوطني في مجال ترشيد الانارة العمومية.

-مراقبة وتطوير عمليات عصرنة وترشيد الانارة العمومية المتعلقة بتحويل المصابيح الزئبقية الى نوعية جديدة أقل تكلفة مالية و اقتصادية تعرف باسم مصابيح LED الذكية.

-تنمية الاحياء النائية منعدمة الانارة بكل بلدية من بلديات الولاية وجمع الاحصائيات المتعلقة بذلك.

-تحصيل المعلومات الخاصة بتحديد المناطق التي تستلزم انارة قوية و أخرى متوسطة أو قليلة.

-رصد و متابعة عملية صيانة الاعمدة الكهربائية .

و عليه يمكن القول بأن كل هذه الانعكاسات للقرار البيئي الرقمي للجماعات المحلية تساهم في تعزيز مبادئ التنمية المستدامة عن طريق توجيه نشاطها في خلق بيئة تنموية محلية مستدامة وخلق نمو اقتصادي اجتماعي دون اهمال المجال البيئي ومتطلباته مراعية لواجب حماية والحفاظ على الثروات المحلية للأجيال الحالية والمستقبلية.

2-انعكاسات القرار البيئي الرقمي لتسيير النفايات المنزلية و ماشابهها على التنمية المستدامة:

يمكن القرار البيئي الرقمي في مجال خدمة النفايات المنزلية و ماشابهها عن طريق التحول الرقمي للجماعات المحلية في خلق تطبيق خاصة لتسيير النفايات المنزلية و ماشابهها في مايلى:

-الرقابة الرقمية والحرص على متابعة وضعية العتاد و الوسائل المادية المسخرة لعملية جمع النفايات لكل من المؤسسة العمومية البلدية و الولائية البلدية و الولاية.

-يسمح القرار البيئي بمتابعة وضعية المخططات البلدية لتسيير النفايات المنزلية و ماشابهها(الاعداد، المصادقة، الوضع حيز التنفيذ و المراجعة).

-يسمح برقابة وحجز المعلومات الخاصة بالمؤسسات العمومية الولائية ذات الطابع الصناعي و التجاري التي تم تفويضها لتسيير المرفق العام لجمع و نقل و معالجة النفايات المنزلية و ماشابهها(من تسمية اسم مقر قيمة راس المال...الخ).

-يمكن من متابعة وضعية تجميع النفايات ورسكلتها و تحويلها لمواد قابلة للاستعمال في مجالات مختلفة خاصة الصناعة.

- يتيح للجماعات المحلية من اتخاذ القرار المتعلق بتوفير التكاليف المالية اللازمة لخدمة مرفق النفايات العمومية المؤداة من طرف المؤسسات العمومية البلدية و الولائية في جمع و نقل ومعالجة النفايات المنزلية و ماشابهها(كتكلفة ايداع الطن الواحد من النفايات على مستوى المفارغ العمومية المراقبة، تكلفة ايداع الطن الواحد من النفايات على مستوى مراكز الردم التقني، تكلفة الطن الواحد المطبق على خدمة جمع النفايات، الكمية الاجمالية للنفايات التي تم جمعها، معرفة نسبة تغطية بلديات الولاية لعملية جمع النفايات من طرف مؤسساتها العمومية البلدية او بموجب اتفاقية).

- اتخاذ القرار الفوري لتوفير التعداد الكافي للمورد البشري المكلف بعملية جمع النفايات التابعة للمؤسسات العمومية البلدية و الولائية.

وبالتالي فإن القرار البيئي الرقمي الناتج عن عملية تنظيم وسير النشاط الإداري المحلي للولاية و البلدية عن طريقة التحول الرقمي للوظائف المحلية عبر تطبيقية تسيير النفقات المنزلية وماشابهها يؤكد على دوره الايجابي في توفير كل المستلزمات المادية والمالية البشرية، لخدمة المواطن المحلي من جهة وحماية البيئة من كل اشكال التلوث بالإضافة الى عملية رسكلة النفقات وتأمينها لإنتاج مواد قابلة للاستعمال، في عدة مجالات على غرار الصناعة وهذا ما يعزز من تطبيق مبادئ التنمية المستدامة عن طريق خلق المنافسة البقاء والتطور و تطوير أداء المرافق العمومية المحلية البيئية.

3-انعكاسات القرار البيئي الرقمي للحملة الوطنية للتشجير على التنمية المستدامة:

لقد مكن التحول الرقمي المحلي عن طريق تفعيل تطبيقية التشجير على مستوى مصالح الولاية من اتخاذ القرار البيئي المناسب والكفيل بالمتابعة لعملية التشجير في كل مراحلها الى غاية الانتهاء منها و بالتالي تذليل الصعوبات التي تحول دون تنفيذ البرنامج المسطر من الدولة.

-ترشيد القرار البيئي الرقمي الصادر من الولاية في مجال التنظيم و التسيير الفعال لحملة التشجير عن طريق انشاء اللجنة الولائية المشتركة للتشجير و اشراك مختلف الفاعلين المحليين كل حسب اختصاصه ودوره في العملية.

-تسمح التطبيقية الرقمية للتشجير من الاتصال الرقمي وسهولة الاشراف على العملية ذات البعد البيئي و الاجتماعي و الاقتصادي بالتنسيق عن بعد مع المصالح المعنية بحملة التشجير واصدار القرار الملائم
-يسمح القرار البيئي المرتبط بحملة التشجير من زيادة فعالية أداء الجماعات المحلية في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة بزيادة الغطاء النباتي والحفاظ على بيئة صحية ونظيفة للأجيال الحالية و المستقبلية على المدى البعيد.

-بفضل القرار البيئي المحلي يمكن اعداد حصيلة شهرية لمسار العملية وأيضا اعداد حصيلة سنوية لتقييم العملية وتحسينها في كل موسم.

-يزيد القرار البيئي الرقمي المحلي من قدرة مسؤولي الجماعات المحلية (الوالي و رئيس البلدية) من متابعة عملية التشجير والتدخل السريع والاني لإصلاح اي خلل يعيق تنفيذ البرنامج المسطر للحملة بفضل قاعدة البيانات الشاملة لمسار الحملة.

-يسمح القرار البيئي الرقمي من اشراك المواطنين و التنظيمات الاجتماعية و جمعيات البيئة و التشجير بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية و الناشئة في العملية عن طريق الحملات التحسيسية و التوعوية الأمر الذي سيكون له الاثر الإيجابي على التوازن الايكولوجي و صناعة القرار البيئي السليم.

-امكانية تقييم القرار البيئي الخاص بعملية التشجير من خلال جمع حصيلة النشاطات المجسدة وقياس مستوى الأداء المحلي ومدى تحقيق الأهداف الوزارية والمحلية في هذا الشأن.

- حماية الأراضي المتضررة من الحرائق عن طريق تكثيف عملية الغرس فيها.
- تكثيف الغطاء النباتي المحلي عن طريق عملية ترشيد الغرس المحلي واختيار المناطق الملائمة
- وعليه يمكن القول بأن القرار البيئي الرقمي للجماعات المحلية في مجال متابعة الحملة الوطنية للتشجير يعد اهم دليل في الانعكاس الايجابي و تطور اداء الجماعات المحلية في ترشيد قراراتها و توجيهها اكثر صوب التنمية المحلية و البيئية المستدامة وتعزيز تفعيل مبادئها على المستوى المحلي الوطني والحفاظ على المنافسة الدولية في هذا المجال.

الخاتمة

اتجهت سياسة الدولة الجزائرية في قطاع الداخلية تنفيذا لالتزاماتها الدولية لتحقيق الأهداف 17 للتنمية المستدامة نحو التحول الرقمي بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال كسبيل يسمح للجماعات المحلية من اعتماد آليات تسمح بتحويل القرار الإداري الكلاسيكي الى قرار اداري محلي بيئي رقمي يحدث أثارا ايجابية ثلاثية الابعاد وان كانت نسبية بين ترشيد النفقات البيئية وتحقيق التنمية المحلية بالإضافة الى تعزيز مبادئ التنمية المستدامة ، مفعّل على مستوى أغلبية بلديات وولايات الوطن.

حيث توصلنا من خلال ورقتنا البحثية الى مجموعة النتائج التالية:

- إن التحول الرقمي المحلي هو عملية الانتقال في نمط ادارة الجماعات المحلية من نمط تقليدي الى نمط رقمي ذكي بواسطة استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الحديثة في رقمنة خدماتها ومرافقها العمومية وتسيير الشأن العام بطريقة رقمية في مختلف المجالات الاجتماعية الثقافية الاقتصادية .. الخ .
- من أهداف التحول الرقمي المحلي هو تقوية البنية التحتية وتحويل وظائف الجماعات المحلية من وظائف تقليدية الى وظائف رقمية تسمح باتخاذ قرار اداري بيئي رقمي يساهم في ترقية و تطوير نظم تكنولوجيا و ثقافة إدارية ومالية مبتكرة على مستوى الجماعات المحلية.
- التنمية المستدامة هي إنجاز إجتماعي وإقتصادي وسياسي وثقافي فهي عملية متكاملة ومتوازنة ومتبادلة لإحداث التغيير الإجتماعي جوهريا بكل نظمه وأنساقه فهي تهدف إلى تحقيق حاجة الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية ومن مبادئها استخدام النظم والتشريعات في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة ، المشاركة الشعبية في اعداد وتنفيذ و متابعة خطط التنمية المحلية،التوظيف الرشيد و الديناميكي للموارد الاقتصادية واستطالة عمرها ، الحفاظ على التوازن البيئي و التنوع البيولوجي، التوفيق بين الحاجات الحالية و المستقبلية و القدرة على البقاء والتنافسية ،الحفاظ على خصائص الطبيعة وتجديد و تطوير هياكل الانتاج والاستثمار والاستهلاك المحلي.
- توجد علاقة تكاملية بين التحول الرقمي المحلي والتنمية المستدامة بحيث أن التحول الرقمي هو آلية ووسيلة لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة على المستوى الوطني و المحلي وتنفيذ التزامات الدولة الجزائرية نحوها.
- عملت الجماعات المحلية على استحداث منظومة متنوعة تشمل مجالات الخدمات العمومية المحلية الاجتماعية الثقافية الاقتصادية دون اهمال البعد البيئي وتتمثل أهم الآليات القانونية في امكانية صناعة القرار البيئي الرقمي المتعلق بتسيير مرفق الإنارة العمومية المحلية، القرار البيئي الرقمي الخاص بتسيير مرفق النفايات المنزلية و ما شابهها والقرار البيئي الرقمي المتعلق بمتابعة الحملة الوطنية للتشجير، الذي يهدف لتعزيز مبادئ التنمية المستدامة بترشيد التسيير المحلي للثروات والحفاظ عليها للأجيال القادمة.
- ينعكس القرار البيئي المحلي بفضل التحول الرقمي للولاية و البلدية تحت اشراف وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية على توجيه نشاطاتها التنموية نحو تعزيز مبادئ التنمية المستدامة وتفعيلها واقعيًا عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وسط بيئة صحية ونظيفة، الحفاظ على التوازن البيئي و التنوع البيولوجي عن طريق التسيير الرقمي للحملة الوطنية للتشجير وحماية البيئة من كل اشكال التلوث ،رسكلة النفايات المنزلية و ماشابهها وتحويلها الى مواد قابلة للاستعمال الصناعي واستبدال مصادرها الطاقوية بمصادر اقل استهلاكًا و اقل ضررًا بالبيئة المعروفة بنظام المصاييح الذكية والعمل على تحقيق التنمية المحلية المستدامة و الرشيدة باختيار المناطق التي تحتاج للتنمية ليس فقط على المدى القريب و انما حتى على المدى المتوسط و البعيد وهذا دليل واضح على إرادة الجماعات المحلية في تطبيق مبدأ ترشيد الموارد الاقتصادية و اطالة عمرها حفاظا عليها للجيل الحالي و المستقبلي.
- وكباحث قانوني في الموضوع لابد من ختام دراستنا بمجموعة من التوصيات:
- على الجماعات المحلية توسيع رقمنة نشاطاتها وخدماتها التنموية دون اهمال المجال البيئي والتنمية المستدامة
- وجوب تقوية البنية التحتية الرقمية لإدارة الجماعات المحلية ، عن طريق الاستفادة من تجارب الدول الاجنبية و الاعتماد على الخبراء في رسم حوكمة رقمية محلية لتطوير أدائها وتوجيهه بفعالية في تحقيق اهداف ومبادئ التنمية المستدامة.
- رسم وزارة الداخلية و الجماعات المحلية استراتيجية وطنية شاملة فعالة للتحول الرقمي المحلي عن طريق الديمقراطية التشاركية بمشاركة مختلف الفاعلين المحليين من لجان المجالس الشعبية البلدية و الولائية وجمعيات ومواطنين مع التركيز على تفعيل مبادئ التنمية المستدامة بشكل اوسع في مختلف النشاطات التنموية المحلية
- ضرورة خلق آليات تسييرية جديدة للتحول الرقمي المحلي البيئي المحلي بعد توفير التجهيزات، المعاملات، الكفاءة اللازمة و البيانات.
- ارساء منظومة تشريعية شاملة و حمائية للتحول الرقمي لمختلف أنشطة الجماعات المحلية الرقمية بغية توسيع نشاط هذه الاخيرة نحو تعزيز جميع مبادئ التنمية المحلية المستدامة.
- رقمنة المصالح الداخلية و الخارجية وكذا المؤسسات العمومية التنسيقية للجماعات المحلية من اجل تقوية الاتصال المؤسساتي الرقمي الذي من شأنه تفعيل وتنفيذ استراتيجية الدولة محليا بخصوص اهداف التنمية المستدامة بالموازاة مع التنمية المحلية.

- وضع دليل توجيهي لمستخدمي الادارة الاقليمية الرقمية و تكوينهم ونشر ثقافة التحول الرقمي داخل الولاية و البلدية باعتبارهما قاعدة اللامركزية الادارية في الجزائر.

يبقى موضوع التحول الرقمي رهانا حقيقيا بالنسبة للجماعات المحلية التي عليها استغلاله بطريقة ناجعة عن طريق توفير جميع متطلباته التشريعية المالية والتقنية والبشرية، لصناعة قرارات بيئية رقمية أكثر شمولاً لنشاطاتها وخدماتها المرفقية وأكثر فعالية في تعزيز جميع مبادئ التنمية المستدامة في الجزائر و تحقيق رضا المواطن الحالي دون اهمال حق المواطن المستقبلي.

المراجع

- [1]. الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات ،مجلة الباحث، العدد 16/2016، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمى برج بوعريريج، الجزائر، ص 300.
- [2]. تقاوة رانيا و شوام بوشامة (2023)، التحول الرقمي كخيار استراتيجي في ظل الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر دراسة استكشافية، مجلة الاقتصاد و البيئة، العدد 01 أبريل 2023، المجلد 06، جامعة وهران 2 ،الجزائر، ص 422.
- [3]. خيرة شاوشي و زهرة خلوفي، التحول الرقمي في الجزائر، مجلة المحاسبة التدقيق و المالية، العدد 01-2023، المجلد 05، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، ص 19.
- [4]. عبد الله جوكارة جلال، مختاري فيصل، المؤسسات و التنمية المستدامة حالة الجزائر، مجلة ابن خلدون للإبداع و التنمية، المجلد 03، العدد 02 الجزائر، ص 100.
- [5]. التعليم رقم 01، المتعلقة بإنجاز و تسيير الانارة العمومية، الصادرة عن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، بتاريخ 12 مارس 2023، الجزائر.
- [6]. التعليم رقم 1963، المتعلقة بإنشاء التطبيقات المعلوماتية المخصصة لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها، الصادرة عن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، بتاريخ 16 فيفري 2023، الجزائر.
- [7]. التعليم الوزارية رقم 13722، المتعلقة بدخول التطبيقات الآلية المتعلقة بمتابعة الحملة الوطنية للتشجير (حيز الاستغلال)، الصادرة عن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، بتاريخ 07 أكتوبر 2021، الجزائر.
- [8]. التعليم الوزارية رقم 01، المصدر السابق.
- [9]. التعليم الوزارية رقم 13722، المصدر السابق.